واقع الاحتكار والاستكبار

الفصل الثاني

واقع الاحتكار والاستكبار

﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَآ أُتْرِفُوا۟ فِيهِ وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾ [هود:١١٦] .

(١٣) الغرور «الديمقراطي» الإمبريالي الصهيوني :

إن الاستعلاء والاستكبار والبغي، والحركات العنصرية أو القومية لا تخفي غرورها واستعلاءها الذي تبرر به عدوانها على من هم في نظرها دونها وأقل منها، وهذه ظاهرة تتميز بها «العنصرية الصهيونية» التي تستغل الفكرة التي يتوارثونها بأنهم يمثلون «شعب الله المختار»، أو أنهم أبناء الله وأحباؤه . .

***

إن النظم والفلسفات التي ترفع شعار الديمقراطية، والمساواة لا يتصور كثيرون أنها تدفع للغرور أو الاستكبار والبغي، ولكن ما نشاهده في عصرنا أن أكثر البلاد تطرفا في البغي الاستعماري ترفع دولهم شعار الديمقراطية، بل يسمون أنفسهم ديمقراطيات كبرى، وأنهم دعاة المساواة والإخاء، بل يدعون احتكارها ليكون لهم الحق في محاسبة غيرهم ومعاداتهم بحجة انتهاك حقوق الإنسان، دون أن يحاسبوا أنفسهم أو يستمعوا لمن يشكون مما يرتكبونه هم من صور البغي والاستكبار والظلم .

***

إن الديمقراطية في نظرنا تشبه غيرها من النعم، فهي نعمة على من يتولى السلطة في بلاده باسم الأغلبية الحقيقية، إذا تولاها بطريق شرعي بالبيعة الحرة أو الاختيار الشعبي الصحيح لكنه قد يغتر بعد ذلك بما تسمح به الديمقراطية لمن يمثل الشعب بممارسة السيادة الشعبية التي يفترض بعض دعاة الديمقراطية ومستغليها أنها سلطة لا حدود إلهية ولا شرعية عليها كما كان يمارسها اليونانيون فيحول هذه الديمقراطية اليونانية إلى دكتاتورية، حتى أن بعضهم يقول للناس (أنا الشعب)، أو

يقول لهم: أنا صاحب السيادة، لأنني أمثل الشعب صاحب السيادة التي لا حدود لها ومن يعارضونني هم أعداء الشعب، أعداء الديمقراطية والحرية ولذلك فإني سوف أقضي عليهم وأبيدهم «بالقانون» وأنا باسم الشعب لي الحق في إبادة من يعارضونني «وأفرمهم» بواسطة هذه الديمقراطية المزعومة التي تحولت فعلا إلى دكتاتورية الحزب الواحد أو حزب الأغلبية الساحقة (المزورة) أو الأحزاب المصطنعة المستأنسة، إنه يقول إنني زعيم هذه الأغلبية ورئيسها وممثلها، فأنا «الدكتاتور» الديمقراطي، وديمقراطيتي لها مخالب وأنياب وأسلحة قانونية ودستورية، سوف أستخدمها لإبادة من يعارضني أو ينافسني لأن عدويَّ هو عدو الشعب وعدو الديمقراطية.

هذا كله يمكن أن يحدث لمن يتولى السلطة في بلده بطريق ديمقراطي حقيقي وصحيح إذا أخذ بحرفية النظرية الأوربية التي تدعي أن الشعب ومن يمثلون أغلبيته لهم السيادة – أي السلطة المطلقة – التي لا تقيد بحدود إلهية ولا شرعية كما يدعي بعض الحكام عندنا اقتداء بالوثنية اليونانية، ثم إنه يجد (جوقة) من المنافقين والمنتفعين يشاركونه ويشجعونه على ذلك ويفلسفون له الطغيان ويساعدونه في البغي والفساد، ويزيدون على ذلك فيزينون له في بلادنا مهاجمة الشريعة التي يؤمن الشعب بسيادتها، وبعضهم يتنكر لمن يدعون لها لأنها تفرض على سلطة كل حاكم حدودا أو قيودا لا يريد بعضهم الالتزام بها، بل يصل به الأمر إلى التنكر للعقيدة التي تعطي السيادة للشريعة وتفرض على البشر جميعا الخضوع لها والالتزام بحدودها سواء أكانوا حكاما أم محكومين ويجد أعوانا يزينون له القضاء على دعاة الإسلام الذين يطالبون بالرقابة على الحكومة والسلطة والاحتكام لأغلبية «الشعب المسلم» ويهاجمون الأغلبية الشعبية التي تؤيدهم زاعمين أنها مُضلَّلة أو مخدوعة تحتاج لوصايتهم . . .

❋❋❋

إن حدوث هذا البغي ممن تولوا السلطة بالشورى الحرة «في بعض البلاد» حالة نادرة إذ إنه في أغلب الأحوال نجد حكاماً يغتصبون السلطة والبقاء في الحكم رغم معارضة شعوبهم فيدعون كذباً أنهم يمثلون الأغلبية، وإذا جرت انتخابات حرة فاز فيها دعاة الإسلام زعموا أن الذين اختاروا دعاة الإسلام كانوا خاطئين أو كانت

هناك أغلبية صامتة لم تشترك في الانتخابات، ثم يجرون انتخابات جديدة يزورونها، إذا كان قد فاتهم التزوير في الانتخابات السابقة .

إنهم يلجأون لإلغاء نتائج الانتخابات الحرة الصحيحة، ويدعون لانتخابات أخرى، بل يستخدمون التهديد والعنف والتضليل الإعلامي والدعم المالي والعسكري الخارجي من القوى الأجنبية الإمبريالية لكي تصطنع لهم بواسطة الأساليب الدكتاتورية أغلبية زائفة كاذبة يفرضون بها سلطتهم المطلقة، ويطغون على الناس بفرض القوانين والدساتير الزائفة التي تمكنهم من ممارسة جميع أساليب البغي والبطش والعنف والتهديد للقضاء على كل من يعارضونهم أو يزاحمونهم على السلطة التي يصفونها «كذبا» بأنها «ديمقراطية» وإذا ثبت خروجهم على أصولها فإنهم يزعمون أن عصابتهم أو حكومتهم الانقلابية إنما تدافع عن الديمقراطية العلمانية اللادينية أو تطبيقها جرعة . . . جرعة، حتى لا يصاب الشعب بالتخمة إذا أعطيت له الحرية الكاملة التي تمكنه من تأييد التيار الإسلامي، إنهم يدعون أن تعلق الشعب بدينه وعقيدته مرض وأنهم يعالجونه بالجرعات المرة من الانقلاب العسكري وقوانين الطوارئ والبغي والطغيان . . .

❋ ❋ ❋

بالنسبة للشعوب الغنية المتقدمة التي تتباهى بأنها تقيم في بلادها نظما ديمقراطية وتسمى نفسها «ديمقراطيات كبرى»، فإن غرورها بدأ منذ الثورة الصناعية وعصر الآلات والتقدم التكنولوجي الذي مكنها من الغنى والثروة ومن التوسع الاستعماري وزين لها استغلال الشعوب الأخرى وفرض سيطرتها عليها بقوة المال والسلاح . .

❋ ❋ ❋

إن ما حققته الدول الاستعمارية من الغنى والتقدم والترف والسيطرة على غيرها قد جعلها تغتر وتستكبر، وما نعمت به من ديمقراطية كان من عوامل الغرور التي

أدت بها إلى مزيد من الاستكبار فاعتبرت أنها حظيت بهذه النعمة وغيرها بسبب تفوق عنصرها الأوربي، أو لون جلدها الأبيض وأن غيرها ممن لا يصلون إلى ما وصلت إليه من تقدم ليس جديرا بها؛ لأن عنصرهم أقل من عنصرها ولونهم غير لونها، إنها وصلت إلى أن من حقها وحدها أن تسعى لاحتكار صفة الديمقراطية لشعوبها وعملائها كما تسعى إلى احتكار الثروة والسيطرة على المستوى العالمي.

ليس الدافع لهذا الاستكبار هو مجرد الأنانية والغرور، بل إنه الجشع والطمع في مزيد من الاستيلاء على ثروات تلك الشعوب التي احتلت أرضها وتريد استمرار سيطرتها عليها بوسيلة أو بأخرى، إنها تريد مزيدا من الغنى والترف وأسباب الفسق والفجور، ومازال هذا الطمع ينمو لديها حتى الآن، وكل ما تفعله هو تغيير الأساليب وتطويرها حتى تكون السيطرة أسهل وأقل تكلفة، ذلك أن هذه الدول المستكبرة المغرورة كانت وما زالت تعلم أن الشعوب المستضعفة كارهة لاستعمارها ومقاومة لسيطرتها، وعندما اضطرتها هذه المقاومة أن تمنحها الاستقلال أو تعترف به وتتركها لتحكم نفسها بنفسها رأت أن تسعى بواسطة «الفتن العصرية» لكي يستولي على السلطة في هذه الدول الناشئة طائفة من أسوأ عناصرها من «أبنائها» لأنهم هم الذين يمكنها أن تتعاون معهم وتزيدهم سوءا وفسادا بالإغراء والرشوة والاستغلال للسلطة ليتحكموا في شعوبهم ويفرضوا عليها الخضوع للنفوذ «الإمبريالي» الذي يدعون الآن أنه يمثل «المجتمع» الدولي أو «الشرعية» الدولية، التي يريدون «التعاون» معها . . .

التعاون في قاموس المستكبرين والطاسعين والمحتكرين ليس هو مجرد تبادل المنافع على قدم المساواة، بل إن الغرور والجشع جعلهم يصرون على أن تكون المصالح بمقياس القوة، فما داموا هم الأقوياء فإن «مصالحهم القومية» هي وحدها الأهم - وهي وحدها التي يجب أن تصان وأن تنمو كلما ازدادوا غنى وقوة وشرها وطمعا، وكلما زاد ميزان القوى بينهم وبين الشعوب الصغيرة الناشئة اختلالا لصالحهم زاد إصرارهم على فرض إرادتهم واحترامهم وإخضاع شعوبهم لما يفرضونه عليهم دون تردد ولا معارضة، وإذا وجد معارضون فيجب سحقهم أو

إبادتهم ولو كانوا يمثلون هم أغلبية الشعوب، بل إبادة الأغلبية ذاتها إذا أمكن لهم ذلك . . .

والملاحظ هنا أن أول ما يفرضه المستكبرون الطامعون على الحكام الوطنيين هو قهر عامة شعوبهم وعدم إعطائها الفرصة لممارسة حقها «الديمقراطي» في محاسبة حكامها أو الإشراف عليهم أو توجيههم؛ لأنها إذا وصلت إلى هذه المرتبة من «الديمقراطية» فإنها ستختار حكومات ترفض «نصائح» الديمقراطيات الكبرى وتتمرد على توجيهاتها، ومعنى ذلك بصريح العبارة أن قوى الاستكبار العالمي قررت أن تفرض على من يتعاونون معها من حكومات الدول الناشئة الصغيرة أو المتخلفة أو النامية أن تحتقر شعوبها وتحرمها من حقوقها في الحريات والحقوق في الديمقراطية إذا كان معناها حرية اختيار حكامها أو محاسبتهم أو أي نوع من الحرية بما في ذلك حرية العقيدة والدين، بل تفرض عليها أن تزيف مفهوم الديمقراطية لكي تتيح للحكام المستبدين ادعاء الدفاع عن الديمقراطية أو السير نحوها، أو ابتكار نوع خاص بها يتناسب مع تخلف شعوبها وحرمانها من الانتخابات الحرة أو الديمقراطية الصحيحة لإقصاء المعارضين للنفوذ الإمبريالي، وتصبح ديمقراطيتهم (الخاصة) هي الخضوع لإرادة القوى الأجنبية وإقصاء كل من يعارضون ذلك أو يعملون لإرضاء شعوبهم أو احترام إرادتها أو الاعتراف لها بحقوقها (الإنسانية) أو (الديمقراطية).

معنى ذلك أن الديمقراطيات الكبرى تعتبر أن «الديمقراطية الصحيحة» في نظرها يجب أن تحتكرها لشعوبها المتقدمة وحدها، وأن تسلك جميع الطرق لحرمان الشعوب التي تطمع في ثرواتها من التطلع إلى هذا النوع من الديمقراطية، أو أن تمارسها.

وجريا على أسلوب الخداع والغش والحيلة فإنها وجدت أن من الأفضل أن تسمى الدكتاتورية والاستبداد والبغي الذي تفرضه على الحكومات المتعاونة معها في بلادنا باسم «الديمقراطية الخاصة» ـ رغم أنها دكتاتورية ـ أو هي على الأقل في نظرهم ديمقراطية زائفة ومبدؤهم أن النقود الزائفة تطرد النقود الصحيحة من السوق كما هو معروف في نظرية «جريشام» في الاقتصاد.

هذه هي خطوات (الغرور الاستكباري) و«السياسة الاحتكارية» التي تسير عليها «الديمقراطيات الكبرى» والتي أدت بها إلى اعتبار أن ديمقراطيتها هي احتكار الحريات «الديمقراطية» لشعوبها، وتحريمها على الشعوب الناشئة التي تطمع في ثرواتها والسيطرة عليها ومساعدة الحكام المستبدين المتعاونين مع سياستها الخاضعين لتوجيهاتها على وصف استبدادهم ودكتاتوريتهم وبغيهم على شعوبهم بأنه «ديمقراطية» أو أنه دفاع عن الديمقراطية أو أنه تمهيد للديمقراطية، أو ديمقراطية من نوع خاص لا تسمح بالحرية الحقيقية لعامة شعوبها وإنما تكتفي بإجراءات وتدابير، وقوانين وضعية، ودساتير مبتكرة تبيح لها استمرار سلطانها المطلق مع التباهي بأنها تأخذ بتعدد الأحزاب التي تصنعها السلطة أو تسمح بوجودها وتنفق عليها وتخصها بصحف حزبية تتمتع بهامش محدود لتتكلم بحرية محدودة في نطاق لا تتجاوزه ولا يكشف عورات النظام الذي منحها رخصة وإذنا يرفض إعطاءه لغيرها، بل يصل الأمر إلى سجن من يفكرون (مجرد التفكير) في إنشاء حزب له مبادئ وتوجهات لا ترضيهم أو بالأصح أنها لا ترضي حلفاءهم الأجانب الذين يريدون استمرار وصايتهم على الشعوب (المستضعفة) وذلك بما يسمونه ديمقراطية أو يتواضعون فيصفونه من حين لآخر بأنه (هامش) الديمقراطية أو الديمقراطية (جرعة . . جرعة).

❋❋❋

والذي نراه أنهم خاطئون وأن حكام الدول الأجنبية الذين يزينون لهم هذا الأسلوب يضللونهم، بل يضللون شعوبهم ذاتها، ويعملون لصالح شركات ومراكز قوى صهيونية أو طوائف أو مراكز مالية «عالمية» تسيطر على الشعوب المتقدمة أولا بواسطة ما يسمونه ديمقراطية غربية احتكارية باغية تمكن المسيطرين من ادعاء سيادة لا حدود لها، ثم تستغل ما بيدها من ثروة وقوة للتوسع الاستعماري، الذي كان يسمى كذلك (صراحة) في صورته التقليدية الأولى عن طريق الغزو والاحتلال العسكري، ثم تطورت أساليب سياسة البغي والاستكبار لفرض سيطرتها بعد استقلال الشعوب المستضعفة الصغيرة الناشئة مستخدمة «الفتن العصرية» لتحتفظ

لنفسها بسيطرة غير مباشرة على ثروات تلك الشعوب بواسطة حكام «وطنيين» تفرض عليهم حرمان شعوبهم من حريتها في اختيار حكامها ومحاسبتهم واستبدالهم إذا لم يلتزموا بتحقيق إرادتها في التحرر الكامل من سيطرة القوى العالمية، أو الاعتزاز بمقوماتها الأصيلة، وتبيح لهم أساليب الغش والقهر والقمع على القوى الحية الإسلامية التي تدعو الأمة للسير في طريق التحرر الكامل من هيمنة «الديمقراطيات الكبرى» سواء أكانت ديمقراطيات اشتراكية شيوعية أم ديمقراطيات ليبرالية أمريكية أوربية إسرائيلية.

❋❋❋

ولما كانت هذه القوى الحية في شعوبنا تستمد طاقة المقاومة والجهاد من عقيدة الإسلام وشريعته، فإن الديمقراطيات المستكبرة تجد نفسها متجهة للهجوم على هذه القيم والعقائد الإسلامية، وتتخذ الشعارات الديمقراطية سلاحا لها ولأعوانها في هذا الهجوم، وهذا يضطرها إلى تزييف الديمقراطية حتى يجعلوها هي بذاتها أساسا لهذه «الدكتاتوريات» التي تجعل هدفها تنفيذ ما تفرضه قوى الاستكبار العالمي للهجوم على قيم الإسلام وعقيدته وشريعته.

(١٤) مصادر الإلحاد والعلمانية في ديمقراطية أوربا :

إن الديمقراطية الأوروبية نشأت في حضن فلسفة يونانية لا دينية؛ ولذلك فإن منظريها ودعاتها في بلادنا يحتجون بهذه الأصول الوثنية عند عرض المبادئ التي تقوم عليها النظم التي يريدون استيرادها سواء من شرق أوربا أو غربها.

إن من يرفعون شعارات الدفاع عن الديمقراطية الزائفة في بلادنا هم في العادة من المتأثرين بالثقافة الأوروبية المولعين بتقليد النظم الأجنبية؛ لذلك فإنهم من أجل مقاومة قيم الإسلام يرفعون شعارات مستوردة من أوربا ويعتبرون العلمانية أو اللادينية التي تفرضها بعض الديمقراطيات الأجنبية أساسا للنظم الزائفة التي يدعون لها في بلادنا، ويدعون أن السيادة الشعبية التي تطالب بها شعوبنا لا يجوز في

نظرهم أن تلتزم بعقيدة دينية أو شريعة إلهية ؛ لذلك فهم يغرون المستبدين بعدم الالتزام بعقيدتنا أو تطبيق الشريعة وأن يضطهدوا من يلتزمون بها ، أو يدعون شعوبهم لبناء نهضتها على أساس قيمها ومقوماتها .

❋❋❋

إن العلمانية التي يريدون فرضها هي التي حولت الديمقراطية إلى دكتاتورية يستخدمونها لإبعاد المسلمين عن شريعتهم وعقيدتهم ، وإقصاء من يرفعون الشعارات الإسلامية عن ميدان العمل السياسي ولو كانوا يمثلون الأغلبية الساحقة بحجة أنه لا دين في الديمقراطية «أو لا دين في السياسة» وبذلك جعلوا كلمة الديمقراطية واجهة للطغيان والاستبداد الشمولي ، وكانت قدوتهم في ذلك هي «الديمقراطيات الشعبية» التي تجعل السلطة محتكرة للحزب الشيوعي الذي يقوم على فرض الإلحاد ولا يعترف لغير الشيوعيين بالحق في تكوين الأحزاب أو إصدار الصحف أو حتى تولي الوظائف الرئيسية بل ينكرون عليهم حق الحياة أو الحرية في بلادهم .

إن الدول الغربية الرأسمالية المستكبرة الكبرى ، الطامعة في السيطرة على بلادنا واستغلال شعوبنا ، مازالت تعتبر أن الإسلام هو مصدر الطاقة التي تزود شعوبنا بالقدرة على النهوض الذاتي ومقاومة السيطرة الأجنبية ؛ لذلك فإن هذا النوع من الديمقراطية العلمانية الزائفة التي تحولت إلى دكتاتورية ونظم استبدادية هو الذي يشجعونه في بلادنا ويفرضونه علينا ، ويتخذونه شعارا لإيجاد فتنة بين الحكام المستبدين والشعوب المدافعة عن حرياتها ، وسخَّروا شياطين إعلامهم للترويج للزعم الكاذب بأننا طالما كنا مسلمين فلن نكون ديمقراطيين ، ولا نكون ديمقراطيين إلا إذا كنا علمانيين ، زاعمين أن الديمقراطية في نظرهم لا تعرف الإيمان بالله الخالق المدبر ، بدليل أنها لم تعترف بشريعة سماوية عندما بدأت في أثينا ، وبالتالي فكل ديمقراطية هي في نظرهم لا دينية ، أو علمانية لا تلتزم بقيم الإسلام ولا عقائده وشريعته وعلينا أن نكون ديمقراطيين وألا نكون إسلاميين ، أو نكون مسلمين بدون

إسلام كما أصبح كثير من المسيحيين المسيطرين في بلادهم بدون مسيحية ؛ ويتباهون بأنهم لا دينيون أو علمانيون كما يدعون .

في نظر بعض مغتصبي السلطة والطامعين فيها عندنا إذن أنه لا بد من إرضاء (الديمقراطيات الكبرى) لكي يعطوهم شهادة بالديمقراطية ، وهذه الدول الكبرى ترى أن من حقها ألا تعطى هذه الشهادة إلا للشعوب التي تلتزم بالسير في منهجها ولا ترفض مما هي عليه شيئا ، ومعنى ذلك أنه لا بد أولا من أن نتبرأ مما يفرضه الإسلام وشريعته إذا كان يختلف عما عندهم ، أي أن نفرغ ثقافتنا وسياستنا ومجتمعنا من قيم ديننا ومبادئ شريعتنا التي لا يعترفون هم بها ، ولو استدعى ذلك التخلي عن أصالتنا وتشويه تاريخنا الإسلامي والتنكر له ومسخ ثقافتنا التي أقامت لنا أعظم «حضارة» شهدها العالم عندما كانوا يسبحون في ظلام عصورهم الوسطى . . .

(١٥) تزوير الانتخابات لتزييف «الديمقراطية» :

تنفيذا لخطة القهر والإبادة التي رسمتها بعض القوى الظالمة المسيطرة في «الديمقراطيات الكبرى» إذا نجح دعاة اللادينية والعلمانية في السيطرة على دولنا وعلى جماهير شعوبهم المسلمة ، فإنهم بسياسة البغي والقمع التي يسيرون عليها ، إنما يدفعون القوى الحية المعارضة لهم على أن يثوروا على بغيهم واستبدادهم ، وإذا أيدت جماهير الشعوب هذه القوى الإسلامية المعارضة في انتخابات حرة (في الجزائر مثلا) تعاقب هذه الجماهير لأنها ارتكبت خطيئة كبرى باختيارها لمن يمثلونها ممن يرفعون الشعارات الإسلامية التي يعتبرونها معادية للديمقراطيات الكبرى ، وها هي ذي قد أعلنت الحرب عليها ، وذهبت إلى حد أنها حرضت أصدقاءها وأعوانها في الأقطار العربية أو الإسلامية الأخرى أن يقسموا علنا بأنهم لن يرتكبوا ما ارتكبه غيرهم في الجزائر من إجراء انتخابات حرة تفتح الطريق للإسلاميين ليصلوا إلى السلطة التي تريد الديمقراطيات الكبرى والإمبريالية الصهيونية أن تكون حكرا لحلفائها اللادينيين أو العلمانيين أو من يتبرأون من الإسلام ويرفعون شعار فصل الدين عن الدولة زاعمين أنه لا دين في السياسة .

ولما كانت بعض شعوبنا لا تستسلم لأعوان «الديمقراطيات الكبرى» والسلام الإسرائيلي وترفض وصايتهم، فإننا نرى الفتنة تشتعل بين السلطات التي تمولها وتسلحها علنا وسرا دول أجنبية وبين المعارضين لها، وهكذا فإن القوى الأجنبية هي التي تشعل الفتنة الداخلية في بلادنا وتشجعها بل تقاوم كل اتجاه لإطفائها والخروج من مستنقعاتها، كل ذلك وهي تصف نفسها بأنها «ديمقراطيات كبرى» بل تدعي أن كل ما تفعله هو من أجل الديمقراطية حتى أنها عندما تحاصر شعبا وتفرض عليه الفقر والجوع وتهلك أطفاله ونساءه ورجاله تدعي أن ذلك من أجل الدفاع عن الديمقراطية، وعندما تدفع أموالا طائلة للانقلابيين والعسكريين الذين يضطهدون شعوبنا ويفرضون سلطتهم عليها بالعنف والقهر وتزودهم بالدعم السياسي والإعلامي والسلاح، فإنها تدعي أن ذلك كله في سبيل الدفاع عما تسميه الديمقراطية ! فهل هذه «الديمقراطية» التي يرفعون شعارها حقيقية أم أنها زائفة؟

***

في نظرنا أنه لا تعارض بين الأمرين: فديمقراطيتهم اللادينية مزيفة من أساسها والأصول الوثنية للفلسفة اليونانية التي نشأت في مجتمع جاهلي لا دين له، هي التي مكنتهم من هذا التزييف وفتحت لهم الطريق باستبعاد القيم الدينية والشرائع السماوية من الديمقراطيات الأوروبية، بحجة إطلاق العنان لما يسمونه السيادة الشعبية العلمانية التي جعلوها أساسا للسلطة التشريعية الوضعية التي تستطيع أن تفرض دساتير وقوانين وسياسة وإدارة لا تتقيد بعقيدة إلهية زاعمة أنه لا دين في السياسة.

إن ذلك كله جعل الديمقراطية الزائفة تستخدم الآن شعارا لكل من يريد أن يدعي لنفسه سلطة مطلقة لا حدود لها في بلادنا؛ لأنه يحتج بأنه يمارس السيادة نيابة عن الشعب الذي له سلطة مطلقة بدون حدود إلهية، وهذه السلطة إذا اغتصبها مستبد بالانقلاب والقوة فهي التي تمكنه من تزييف الانتخابات ووضع الدساتير والقوانين التي توفر له كل ما يريده من (شرعية) وضعية يحتج بها للقضاء على كل

جماعة معارضة ويتهمها بأنها غير (شرعية)؛ لأنه لم يسمح بها، ولأن القانون الذي وضعه لا يعترف بها، حتى ولو كانت هذه الجماعة المعارضة تمثل الأغلبية الساحقة إذا أجريت انتخابات حرة.

❖ ومن أجل هذا قرروا حرمان جميع شعوبنا من الانتخابات الحرة.

❋❋❋

(١٦) الديمقراطية التي لها أنياب ومخالب :

أنياب المستبدين ومخالبهم هي القوانين الوضعية، بل والدساتير المفروضة باستفتاءات زائفة وأجهزة القمع التي تنشئها تلك الدساتير والقوانين، ذلك أن سلطة التشريع الوضعي التي لا تلتزم بقواعد الشريعة الإلهية وأصولها وحدودها هي التي تزود مغتصبي السلطة ودعاة الديمقراطية اللادينية الزائفة بأسلحة قانونية تجعل هؤلاء المستبدين يشعرون بأن لهم أنيابا ومخالب يستطيعون بها أن يفتكوا بمن يعارضونهم أو يدافعون عن حرية الانتخابات أو حقوق الشعوب.

لقد عبر عن ذلك أحد المستبدين باسم «الديمقراطية» عندما قال إنه سيقضي على منافسيه ومعارضيه بالقانون (الذي سيضعه هو)، ثم حذرهم قائلا إن ديمقراطيته لها أنياب ومخالب، يقصد بذلك السلطة المطلقة التي **سيمنحها له الدستور الذي وضعه على هواه والقوانين الوضعية الشاذة الباغية سيئة السمعة التي تمنحه المشروعية المصطنعة، وتحرم كل من يعارضه من الوجود الشرعي** !!!، هذه القوانين الباغية هي التي يمكن أن تجعل الإسلاميين خارج نطاق الشرعية الوضعية التي يصنعها هو على هواه بدستوره وقوانينه التي يصفها زورا بأنها ديمقراطية تقدمية.

إنها ديمقراطية زائفة بلا شك؛ لأنها تستند إلى استفتاءات وانتخابات غير حرة تستعمل فيها أساليب عديدة لتزييف إرادة الجماهير وحرمانها من ممارسة سلطتها، أو اختيار ممثليها ممن ترضى عنهم شعوبنا، فلا يسمح بالترشيح إلا لمن ترضى عنه السلطة القائمة، وتحرم معارضيها من حق الترشيح أو حق إنشاء أحزاب بحجة أنهم يمثلون حركات إسلامية، أو يرفعون شعارات إسلامية، أو يعلنون رفضهم للنظام الحاكم.

لقد كانت النظم الاشتراكية صادقة عندما تعلن صراحة أنها تقوم على نظام الحزب الواحد، والحزب الشيوعي هو وحده الذي يرشح من يرضى عنهم للانتخابات فهو «الشعب» الذي يرشح النواب وينتخبهم، أما الجماهير فليس لها إلا أن توافق على اختياره أو تتعرض للقمع والاضطهاد.

النظم الشيوعية والاشتراكية التي تقوم على نظام الحزب الواحد (الذي كان يختار النواب)، كانت صريحة أيضا في أنها قائمة على «دكتاتورية البروليتاريا»، فهي لا تفرق بين الدكتاتورية والديمقراطية، فالديمقراطية الشعبية هي نفسها دكتاتورية البروليتاريا، وقد انهارت هذه النظم وتلاشت كما هو معروف، ولكن تحويل الديمقراطية إلى دكتاتورية ظالمة باغية مازال يجري في أقطار كثيرة بأساليب مبتكرة، وخاصة في منطقتنا التي توجد فيها نظم كثيرة ترفع شعار الديمقراطية وتجعله أساسا للدكتاتورية، ويتم ذلك كله عن طريق الاستيلاء على السلطة بالانقلاب أو القوة العسكرية التي تؤيدها قوى أجنبية، ثم إنهم بواسطة هذه السلطة المغتصبة يفرضون الدساتير الزائفة والقوانين الوضعية التي تضمن لهم البقاء في السلطة والقضاء على المعارضين لهم.

❋ ❋ ❋

لا يكتفي البعض منهم بذلك، بل إنهم يستخدمون السلطة التي اغتصبوها بالانقلاب والقهر والعنف لإجراء ما يسمونه انتخابات أو استفتاءات زائفة، وإصدار دساتير وقوانين تصنع لهم شرعية وضعية يتخذونها وسيلة لإقصاء الإسلام أو الإسلاميين عن مجال السياسة وممارسة السلطة، بل عن جميع مؤسسات الدولة كالجيش والتعليم والمال، والشئون الاجتماعية، بل وعن النقابات ومؤسسات المجتمع المدني.

❋ ❋ ❋

وأول علامات التزييف هو حرمان التيار الإسلامي من حق الوجود العملي، بحجة (عدم الاعتراف) بأحزاب دينية، ويسمون ذلك ديمقراطية، وتسارع الديمقراطيات الكبرى لتأييد كل نظام يستبعد الإسلام ويحل الهيئات الإسلامية ويحرم الإسلاميين من حق تكوين

الأحزاب وحق إصدار الصحف أو إنشاء الجمعيات، بل إبعادهم عن المشروعات الاقتصادية والشئون المالية والثقافية والإعلامية، ويسمون ذلك كله دفاعاً عن الديمقراطية؛ لأن الديمقراطية في نظر الديمقراطيات الكبرى هي الخضوع لهم، ولما يريدونه من فرض العلمانية أي العداء للإسلام.

***

وهكذا فإن التزييف الذي يحدث في كثير من البلاد يجعل الديمقراطية واجهة للنظم الدكتاتورية، زاعمين أنه يستند إلى أصل من أصول الديمقراطية اليونانية الوثنية التي تجعل سيادة الشعب لا دينية أو وثنية، بمعنى أنها تعطى لمن يمارسها باسم الشعب (صدقاً أو كذباً) سلطة مطلقة لا تتقيد في نظرهم بشريعة إلهية ولا قيم إنسانية ثابتة، وعليه فإن كل من يدعي أنه يمثل الشعب يعطي لنفسه سلطة مطلقة زاعما أنه يعمل باسم الشعب، إنهم يحتجون بأن رقابة الشعب على الحكام كفيلة بمنعهم من تجاوز الحدود المعقولة للسلطة حتى لا يفقدوا ثقة الشعب بهم، ولكن الطغاة المستبدين الذين يفرضون سيطرتهم بالقوة يسهل عليهم أن يعطلوا هذه الرقابة الشعبية، ويسيئوا استخدام مبدأ السيادة ويجعلوه أساساً للحكم الشمولي وإذا كانت النظم الشيوعية والديمقراطيات الشعبية قد انهارت، فقد وجدت نظم أسوأ منها وهي الدكتاتوريات العسكرية والحزبية التي تدعمها قوى أجنبية في كثير من بلادنا، وتتطوع «الديمقراطيات الكبرى» بإعطائها الحق في رفع شعارات الديمقراطية، بل تقدم لها المساعدات «العسكرية والسياسية والمالية» إذا تنكرت «لعقائد» الشعب وعقيدته وشريعته الإلهية..

***

(١٧) التمييز العلماني بعد التمييز العنصري :

إن من أهم وسائل الدعم السياسي والإعلامي للنظم الشمولية الاستبدادية الموالية للدول الكبرى في كثير من بلادنا هو ترويج الادعاء الكاذب بأنها تدافع عن الديمقراطية ضد من يتهمونهم بأنهم إسلاميون، وبذلك صنعوا نوعاً خاصاً من

الديمقراطية مفصَّلاً خصيصاً للبلاد الإسلامية، يقوم على التمييز العلماني أو اللا ديني ضد عقيدتنا وشريعتنا ويحل محل التمييز العنصري الذي سيطر البيض به على شعوب جنوب إفريقيا ويقوم على نفس الأسس، كما سيطر المهاجرون المستعمرون الأوربيون على الشعوب الأصلية في أمريكا واستراليا .

❋❋❋

إن التمييز العنصري الذي كان يطبق في أفريقيا الجنوبية كان يطبق الديمقراطية المقصورة على الجنس الأبيض ويحرم منها السود جميعا، وهم سكان البلاد الأصليون وهم الأغلبية، وأساس الحرمان من الحقوق الديمقراطية عندهم كان الاعتبارات العرقية أو لون البشرة، أما التمييز الذي تفرضه بعض النظم الوضعية الحاكمة في البلاد الإسلامية التي تؤيدها الدول الكبرى الآن، فهو يدعي أن له ديمقراطية خاصة بالعلمانيين والإلحاديين وأعداء الشريعة الذين يصفونهم بأنهم مثقفون ـ أو النخبة ـ وهذه ديمقراطية كاذبة؛ لأنها تحرم الإسلاميين والأغلبية الشعبية المؤيدة لهم من كل الحقوق السياسية والاجتماعية، زاعمين أنهم أصوليون أعداء الديمقراطية، كما كان الشيوعيون يحرمون معارضي نظامهم بحجة أنهم برجوازيون أو أعداء الشعب . .

❋❋❋

إن الشيوعيين والاشتراكيين كانوا يصرون على أن ديمقراطيتهم هي الصحيحة والحقيقية والتقدمية، وجعلوا الديمقراطية سلاحا يستطيع به كل نظام دكتاتوري تزييف الإرادة الشعبية وأن يستخدمها لممارسة أفظع أساليب القهر والقمع واستبعاد أصحاب العقائد الدينية أو الاتجاهات الليبرالية وحرمانهم من الحريات السياسية التي يسمونها حريات ديمقراطية يخصون بها من يعتبرونهم اشتراكيين وإلحاديين، يصفون أنفسهم الآن بأنهم علمانيون . .

وما يسمونه حريات ديمقراطية ليست حريات إنسانية يتمتع بها جميع الأفراد، بل هي حريتهم في استبعاد الآخرين وحرمانهم من حقوقهم الإنسانية، ويبررون بها

تزوير الانتخابات أو إلغاء نتائجها إذا أسفرت عن نجاح من يعارضونهم ويكفي لذلك أن يصفوهم بأنهم ليسوا ديمقراطيين !!!

أصبحت الديمقراطية شعارا يرفعونه لحرمان جماهير الشعوب المؤمنة من حرياتها السياسية، وهكذا نرى أن ما يسمى ديمقراطية عندهم هو وسيلة تمكن الطغاة من ممارسة البغي والظلم بواسطة السلطة التشريعية الوضعية، بل السلطة الدستورية المطلقة التي لا تلتزم بالأصول والمبادئ الإسلامية، بل إن هذه الدول الأجنبية تؤيد حلفاءها الذين يضطهدون شعوبهم بحجة أنهم يفعلون ذلك لصالح الديمقراطية أي لصالح الدول الديمقراطية الأجنبية ولا يشترط لذلك أن يكونوا ديمقراطيين بل إنهم واثقون بأنهم لا علاقة لهم بالديمقراطية، وأنهم يستخدمون السلطة التشريعية لممارسة الدكتاتورية باسم الديمقراطية، ولإصدار قوانين وضعية تقنن لهم سياسة الظلم والبغي والغدر وتدفعهم لاضطهاد الأغلبية المسلمة ومن يمثلونها وإقصائها عن ميدان العمل السياسي الذي يجعلونه حكرا لمن ترضى عنهم القوى الأجنبية . .

❋❋❋

وصف الفتنة (العصرية) بأنها ديمقراطية :

إن كثيرين يصفون الفتن العصرية بأنها مؤامرات «ديمقراطية» للأسباب الآتية :

(١) إن القوى الأجنبية التي تفرض على شعوبنا هذه الفتن تضم دولا وحكومات تسمي نفسها «ديمقراطيات كبرى» وهي تحرض بعض النظم في بلادنا على السير في هذا الطريق، بل تفرض عليها ذلك مستغلة فقرها وحاجتها المتزايدة للدعم الأجنبي المتمثل في القروض والمساعدات والتأييد العالمي في مجال الإعلام، وفي المحافل والمنظمات الدولية التي لها الكلمة العليا فيها، فيما يسمى بالنظام العالمي الجديد .

(٢) إن المؤيدين لهذه السياسة من الفلاسفة والكتاب والإعلاميين ومن يسمونهم «مثقفين» والمنفذين لها في بلادنا يصفون سياستهم بأنها دفاع عن (الديمقراطية) ـ ولو لم يكونوا هم ديمقراطيين ـ زاعمين أن التيار الإسلامي الذي تؤيده

جماهير الناخبين في العالم العربي والإسلامي تيار غير «ديمقراطي» في نظرهم ونظر الديمقراطيات الكبرى، وأن الدفاع عن (الديمقراطية) يستلزم حرمان جماهير الناخبين في بلادنا من التصويت لصالح التيار الإسلامي الذي تعلن شعوبنا تأييدها له كلما أتيحت لأفرادها فرصة التعبير عن إرادتها في انتخابات حرة نزيهة . . .

❖ وأصحاب هذا الاتجاه قد ابتكروا لذلك أساليب خاصة بالبلاد الإسلامية منها عدم الترخيص للهيئات الإسلامية بالاعتراف الحكومي، ولا بإنشاء أحزاب قانونية، ووضع نصوص في القوانين والدساتير تمكنها من ذلك، ومنها عدم السماح للتيار الإسلامي ودعاته بإصدار صحف أو نشرات أو أبحاث تعبر عن الفكر «الإسلامي» بحجة أنهم لا يعترفون بحزب له اتجاه «ديني»، واضطهاد من يتجرأون على الدعوة الإسلامية ومطاردتهم، زاعمين كذبا أنهم يتآمرون للاستيلاء على الحكم، لمجرد أن المبادئ الديمقراطية المعروفة في العالم كله تقرر أن الحكم حق لهم لأنهم يمثلون الأغلبية التي لها الحق في ممارسة السلطة.

❖ إنهم يعلنون حرمان ممثلي هذه الأغلبية الشعبية من حقوقها السياسية، ولو أدى ذلك إلى حرمان الشعب كله من حرية التصويت والترشيح في الانتخابات، ويدعمون سلطتهم بإنشاء جبهة سياسية تضم الهيئات أو الأحزاب المصطنعة التي ترفع شعارات علمانية، ويزيدون في عدد الأحزاب المصطنعة التي تضم فقط من يؤيدون هذه السياسة اللادينية، والمنتفعين منها ومن النظام الاستبدادي المفروض على الشعب، وذلك كله تحت شعار ما يسمونه «التعددية» التي هي (الديمقراطية) الزائفة التي تزور الانتخابات لإقصاء الأغلبية الإسلامية عن ميدان العمل السياسي.

(٣) الشعار الديمقراطي الذي ترفعه النظم الاستبدادية التي تطبق سياسة حرمان الشعب من حرية الاختيار في انتخابات حرة نزيهة ـ هو شعار زائف بلا شك ـ والدول الديمقراطية الأجنبية التي تشجع هذه النظم وتساعدها تعلم ذلك.

❋❋❋

ما يحدث في بلادنا من تزييف الانتخابات وتزويرها وفرض نظم تتحدى أغلبية الشعب وتنكر عليه حقه في الاختيار، فإنها لا تنكره ولا تعارضه ولا تستنكره، بل بالعكس من ذلك تفرضه علينا وتساعد من يقومون بذلك وتستغلهم للتشهير بشعوبنا وعقيدتنا.

إنهم يزعمون أنه ما دامت الديمقراطية التي يمارسونها في أوربا وأمريكا ليست إسلامية ولا علاقة لها بالإسلام، فلا بد أن الإسلام ليس ديمقراطيا وأنهم لذلك يعلنون عليه الحرب بكل الوسائل .

❋❋❋

(٤) إن ساسة «الديمقراطيات الكبرى» يعتبرون الديمقراطية مذهبهم وملكاً لهم وحدهم، ومن يرد أن يتمتع بها فعليه أن يقبل التبعية الكاملة لهم ويخضع لنفوذهم وسيطرتهم، وهذا هو بالفعل ما يفعله كثيرون ممن يرفعون هذا الشعار في بلادنا من الأحزاب والحكام .

❋❋❋

(١٨) أطراف الفتنة المعاصرة :

إن المحنة الحالية بالنسبة للمسلمين في بعض البلاد هي بلاء عام، وابتلاء يتورط فيه عديد من عناصر المجتمع، لكنهم فريقان . . فريق ظالم مفتون بسلطانه، وفريق مظلوم يواجه فتنة البغي والاضطهاد بالاستسلام .

❖ وكل فريق منهم يضم عناصر متعددة . . لا بد من تصنيفها :

١) إن المظلومين في هذه الفتنة هم الأكثرية الساحقة من جماهير شعوبنا، وهذه الأكثرية تضم فصائل متعددة :

(أ) أول من تهدده الفتنة هم عامة الأمة في جميع أقطارها؛ لأنها تتمسك بوحدتها، هذه الوحدة هي هدف المرحلة الحالية التي تلي استقلال شعوبنا، ولكن الفتنة التي تواجهها بعض شعوبنا تشغلها عن هذا الهدف، بل تعرض وحدة هذه الشعوب ذاتها للتمزق والتشرذم في داخلها، وتشتت شملها، وهذا يشغلها عن العمل من أجل التقارب والتضامن والتعاون الجدي مع أشقائها وجيرانها، وقد بذل أعداؤنا جهدهم للتفريق بين شعوبنا عن طريق إقامة حدود وفواصل وعداوات تباعد بينها، بل إنهم الآن يجدون الفرصة سانحة لكي يمزقوا كل شعب من داخله

بالخصومات والعداوات الطائفية والحزبية والعنصرية التي تؤدي إليها هذه الفتن المفروضة عليه .

(ب) الأغلبية الإسلامية في كل شعب من شعوبنا ، هي الهدف الذي يريد أعداؤنا التخلص منه ؛ لأن وجود أغلبية مستقرة يُمكِّن الشعوب من أن تحتفظ بتصميمها وعزمها لكي تقيم حكما مستقرا يحقق لها أهدافها في النهضة الاقتصادية أو السياسية والعلمية والثقافية وما إليها (سواء تم ذلك تحت شعار الديمقراطية التي تعني حكم الأغلبية أو الشورى التي تستظل بسيادة الشريعة ومبادئها وقيمها الخالدة) ، والهدف الأول لمدبري الفتنة وممولها ومنفذيها هو منع الأغلبية المسلمة من ممارسة السلطة أو السير في طريق النهضة ، وقد يزين لهم غرورهم إبادة هذه الأغلبية أو القضاء عليها .

(ج) إن التيار الإسلامي بجميع فصائله وحركاته ، هو العمود الفقري للأغلبية الإسلامية الشعبية ، وهو رائدها ، وهو الذي يقود المقاومة ضد البغي والطغيان ، وأعداء الأمة يعتبرونه مسئولا عن الدعوة للنهضة والوحدة الإسلامية التي يعتبرونها عقبة في سبيل استغلالهم لبلادنا وفرض سيطرتهم ونفوذهم عليها .

(د) المترددون الذين يقفون موقفا سلبيا ويصفونهم بأنهم معتدلون أو عقلاء ، يظنون أن ذلك ينجيهم من مخاطر الفتنة ، لكنهم سيكونون وقودا لها ؛ لأن سوء الأحوال السياسية والاقتصادية سيعرض مستقبل البلاد للانهيار ، وسيدفع أعداءنا مدبري الفتنة وممولها لإذلالهم والقسوة عليهم حتى يرتدوا عن عقيدتهم ، وكثيرا ما يرتد بعضهم عن دينه ، وينضم إلى جانب أعوان الطغيان وعملاء الظالمين ، وهذه الردة تشجع الظالمين على مزيد من البغي على طائفة المعتدلين والعقلاء المترددين ليرتد أكبر عدد منهم ، ويصبحوا بذلك أعوانا للظالمين وعملاء لهم .

❋ ❋ ❋

(٢) أما الظالمون فليسوا جهة واحدة، وإنما يدخل ضمنهم عناصر متنوعة أهمها ما يلي :

(أ) أصحاب الفتنة [هم أصحاب الأخدود في سورة البروج] الذين يتولون كبرها، وينفذونها لمصلحتهم الشخصية أو لصالح جهات أخرى تشجعهم وتساعدهم وتدافع عنهم.

وأصحاب الأخدود هم طائفة من الحكام المستبدين المسيطرين في بعض الأقطار الذين يستعملون أسوأ أساليب الاستبداد والعنف والتعذيب والقتل لإذلال الأغلبية المسلمة وتحويلها عن التمسك بعقيدتها وشريعتها، بحجة أن هذا جمود أو رجعية أو «خطأ» وقعت فيه الأغلبية التي أيدت دعاة الصحوة الإسلامية أو طالبت بالدولة الإسلامية أو بتطبيق الشريعة، أو التي قاومت ما يمارسونه من البغي والظلم والفساد.

(ب) المؤيدون للحكام مغتصبي السلطة، والمساعدون لهم من الأفراد أو الجماعات سواء منهم أعضاء أحزاب مصطنعة مستسلمة أو ممن يعملون لحسابهم في أجهزة البطش والتنكيل والتعذيب والحكم المفروض على الشعب بواسطة الانقلابات العسكرية أو «الانتخابات المزورة» والمستفيدون من تبديد أموال الدولة لحساب الحكام المستبدين وأقاربهم وأنصارهم والعاملين في أجهزة الإعلام والمرتزقة من المنافقين الذين يدافعون عن سياسة البطش والبغي ويقدمون لها المبررات الفلسفية المصطنعة.

(ج) المستسلمون لبغي السلطة الحاكمة، والمرتدون الذين يعاونون كل حاكم؛ لكي ينالوا نصيباً من منافع السلطة بسبب انتماءاتهم الحزبية أو تكوينهم الثقافي الذي روجت له دعايات أجنبية أو أحزاب سياسية برغم أنهم مسلمون بحسب الأصل، لكنهم خانوا الملة التي يتنكرون لها خوفاً وطمعاً، وتبرأوا من عقيدة الأمة، واحتقروا معتقدات جماهيرها وعامتها، بل يعلنون استعلاءهم عليها بحجة أنهم أكثر منها ثقافة أو علماً أو خبرة، ومثلهم الذين يستسلمون لبغي الحكام مما يشجع الطغاة على مزيد من البغي والظلم.

(د) القوى الأجنبية والدول الكبرى التي لها مطامع إمبريالية في بلادنا ومنطقتنا، وتريد تحقيق أهدافها الإمبريالية بواسطة بعض الحكام المستبدين في بلادنا، وتشجع هؤلاء الحكام أو تفرض عليهم اضطهاد الأغلبية المسلمة ومن

يمثلونها بحجة أنهم يكونون أحزابا دينية لا يعترفون لـها بوجود قانوني، وتشجعهم على إصدار قرارات ظالمة بحلها أو إلغائها . .

❖ في رأينا أن هذه القوى الأجنبية هي المسئولة عن الفتنة وهي التي تتولى كبرها وتستفيد منها وإن كانت تسمى نفسها (ديمقراطيات كبرى) .

إنهم يمهدون لذلك بحملة إعلامية ظالمة تصور «الديمقراطية» على أنها ضد الإسلام، ومعادية له؛ لأنها مستوردة من أوربا لذلك فهي نظرية الأوروبيين ونظامهم الذي ابتكروه، أو ورثوه عن أسلافهم الوثنيين اليونانيين، وأنهم لذلك هم وحدهم الذين لهم حق في ادعاء الديمقراطية أو في إعطاء شهادة «الديمقراطية» لأوليائهم وعملائهم، وإنكارها على من يعارض خططهم أو يقاوم سيطرتهم، ولما كانوا قد أعلنوا مرارا أن المسلمين هم أول من يفكر في مقاومة سيطرتهم، لذلك فإن الإسلام أصبح عدوا لهم، وبالتالي فهو في زعمهم عدو لديمقراطيتهم الكاذبة التي أصبحوا يصنعونها على هواهم، ويزيفونها لكي يتخذوها مجرد ستار وأداة لتحقيق سيطرتهم العالمية وسرقة ثرواتنا، واستغلال شعوبنا، بل أعطوا لأنفسهم ولعملائهم مبررا لتنفيذ خطط إبادة ضد المسلمين سواء كانوا أقلية أو كانوا أغلبية لا يعترفون لها بحقوقها الديمقراطية، بل ولا بحقها في البقاء أو الحياة أو الوجود، ويرسمون الخطط للفتن التي يشعلونها ويشجعونها باسم (الديمقراطية) . . . . !

❋ ❋ ❋

هذه القوى الأجنبية الإمبريالية التي تصف نفسها بأنها «ديمقراطية» تعلن تأييدها للسياسة المفروضة على بعض نظم الحكم في بلادنا، بل هي التي ترسمها وتفرضها لحرمان جماهير شعبنا من حرية الانتخابات لمجرد علمهم أن الأغلبية الساحقة من الناخبين تؤيد التيار الإسلامي. إن الذي يرسم هذه السياسة ويفرضها هي قوى أجنبية بعضها خفي كالصهيونية، وبعضها علني تمثله دول كبرى تدعي بأنها ديمقراطية، وهي تخشى على مصالحها من الصحوة الإسلامية التي تؤيدها شعوبنا كلما أتيحت لها فرصة إعلان إرادتها عن طريق انتخابات حرة كما حدث في الجزائر.

❋ ❋ ❋

إن سير بعض الحكومات في هذه السياسة المفروضة عليها قد يحولها إلى أداة في يد القوى الأجنبية، التي تدفعها لمعاداة جماهير شعوبها، ولكي تستفيد في النهاية من التصادم بين الحكومات وبين شعوبها، **وهذا التصادم يدفع بالبلاد إلى مستنقع الفتن والعنف المتبادل والحرب الأهلية والانهيار .**

(١٩) المخدوعون :

يوجد إلى جانب ذلك من يرفعون الشعار الديمقراطي من الإسلاميين العقلاء المعتدلين قناعة منهم بأن الإسلام لا يتعارض مطلقا مع مبادئ الديمقراطية «الحقيقية» ونحن واثقون بحسن نيتهم، لكننا نحذرهم بأن القوى الأجنبية لا تقنع بذلك؛ لأنها وأعوانها إنما يحاربون الإسلام لأنه يحصن شعوبه من الخضوع لهم والتبعية لنفوذهم، إن أعداءنا قد يستغلون قبول هؤلاء الإسلاميين العقلاء مؤقتا لترويج الشعارات الديمقراطية الزائفة في بلادنا لإعطاء عملائهم المستبدين الذين يزيفون الديمقراطية قدرا من المشروعية التي يخدعون بها شعوبنا محتجين بأن المسلمين العقلاء المعتدلين يؤيدون هذا الشعار ويرفعونه فعلا، وينضمون إليهم؛ إننا نخشى أن يكون هؤلاء المعتدلون أول ضحايا الجبهة العميلة المتعاونة مع القوى الرأسمالية الأجنبية التي تعمل لتنفيذ مخططاتها في السيطرة على بلادنا، وتستغلهم لتدعيم الديمقراطية الزائفة التي يمارسونها .

❋❋❋

إن هؤلاء (المخدوعين) محقون في القول: بأن الإسلام لا يتعارض مع الديمقراطية «الحقيقية»، ولكنهم يعلمون جيدا أن الجبهة اللادينية التي تسمى نفسها ديمقراطية، لا تريد الاعتراف لأغلبية شعوبنا بحقها في اختيار الإسلام أساسا لنهضتها وهويتها، فهم أعداء الديمقراطية الحقيقية، بل يستخدمون شعاراتها الزائفة لكي ينكروا على الأغلبية المسلمة حقها في اختيار من يمثلونها من دعاة الإسلام، فهم أعداء الديمقراطية الحقيقية .

إن أعداء الإسلام قضوا على الديمقراطية الحقيقية، التي تعطي الحق للأغلبية في بلادنا في اختيار ممثليها، ويؤيدون كل من رفع شعار الديمقراطية لكي يكون هذا

الشعار بديلاً عن الإسلام أو معارضاً له، رغم أنه يعلم أن شعوبنا أغلبيتها مسلمة معتزة بإسلامها لا ترضى عنه بديلاً.

إن كلامنا عن الفتنة الديمقراطية لا يعني معارضتنا للديمقراطية الصحيحة، كما أن الكلام عن فتنة المال أو الولد أو السلطة لا تعني عيباً في هذه الأمور ذاتها، بل العيب يوجد لدى من يصابون بالغرور بسبب ما حصلوا عليه منها في الديمقراطيات الكبرى «في اعتقادهم»، ونحن عندنا أتباع لهم يعتبرون أن شعار (الديمقراطية) يجعلهم منتمين إلى القوى الكبرى وتابعين لها لأنها تسيطر على العالم اليوم بواسطة «النظام العالمي» وهذا الانتماء، بل هذه (التبعية) في نظرهم ميزة تبرر غرورهم وبغيهم، وما يؤدي إليه من طغيان واستبداد تفرضه (الديمقراطيات الكبرى) المزعومة على شعوبنا، أو تؤيد من يفرضه عليها.

***

إننا عارضنا هؤلاء الطغاة والمغرورين في الخارج والداخل لسبب واضح: هو أنهم أساءوا للديمقراطية؛ بل إنهم زيفوا النظم الديمقراطية وجعلوها وسيلة لاضطهاد الأغلبية في بلادنا بدلا من أن تكون أساسا لممارسة السلطة بواسطة من تختارهم الأغلبية بانتخابات حرة نزيهة.

***

ونحن نحذر المخلصين المخدوعين بالشعارات الديمقراطية؛ لأن قبولهم لهذه الشعارات دون وصفها بأنها إسلامية الآن فيه تشجيع لهذه الجبهة المعادية للإسلام التي ترفع شعارات الديمقراطية كبديل عن الإسلام ومناقض له في نظرهم ويؤيدها الإعلام العالمي الذي تسيطر عليه الإمبريالية «الديمقراطية»، وهذه الإمبريالية لن تقبل إسلاميين لمجرد قبولهم الديمقراطية، بل ستفرض عليهم تدريجيا أن يعلنوا ولاءهم وتبعيتهم لسياستها وعدم مقاومة سيطرتها العالمية، وتحكمها في شعوبنا وثرواتنا وبلادنا.

إنني لا أوافق على ما يقوله بعض المخلصين ذوي النيات الحسنة الذين يسيرون على هذا النهج ويظنون أن ذلك يمكنهم من إرضاء قطاع كبير من «المثقفين» الذين مازالوا يرفعون شعار الديمقراطية لمقاومة الاستبداد، ويظنون أنه -في نظرهم- لا مانع من تجاهل الشورى والاكتفاء بالديمقراطية؛ لأن الإعلام العالمي يروج لها في العصر الحاضر والنظام العالمي الجديد يرفع شعارها .

مازال التزييف تمارسه في كثير من أقطارنا حكومات وأحزاب تقوم على تزوير الانتخابات واستعمال كل وسائل الغش الإداري والإعلامي والغدر والتهديد لاصطناع مجالس يسمونها نيابية، ويدعون أنها تمثل الشعوب المكرهة المستذلة المحرومة من حرية الفكر والرأي وجميع الحقوق الإنسانية، وتمارس فرض الدساتير والقوانين الوضعية التي تمكنها من احتكار السلطة، والهروب من المسئولية، وتصر على أن تسمي نفسها نظما ديمقراطية أو أنها تدافع عن «الديمقراطية» . .

❋❋❋

(٢٠) إمبراطورية الاستخبارات الصهيونية (الديمقراطية) .

عندما نتكلم عن أعدائنا الذين يصنعون الفتن ويشعلون نارها في مجتمعاتنا، نشير إلى القوى الاستعمارية ومطامعها وأهدافها، وفي نظرنا أن «الصهيونية» هي إحدى هذه القوى الطامعة، بل هي أخطرها فيما يتعلق بصناعة الفتن . .

❋❋❋

كثيرون الآن يتكلمون عن سياسة إسرائيل وأطماعها، ولكن إسرائيل في نظرنا ليست إلا إحدى وسائل «الصهيونية» التي تستخدمها للوصول إلى فرض سيطرتها العالمية وهي ثمرة عملها ونجاحها في مجال الاستخبارات في جميع أنحاء العالم الذي مكنها من أن تكون لديها «إمبراطورية» خفية للاستخبارات الصهيونية . . .

❋❋❋

في الدول الكبرى الاستعمارية نرى أن كل دولة وجدت واستقرت واستعملت سلاح القوة العسكرية لفرض إرادتها ووجودها فترة طويلة، ثم أنشأت لها جهاز

مخابرات ليساعد قوتها العسكرية أو يقوم مقامها في تحقيق أهدافها دون حاجة لإعلان حرب أو استخدام جيوشها وقوتها العسكرية، أما «الصهيونية» فهي وحدها التي وجدت كمنظمات عالمية، تمكنت من أن تنشئ الدولة الإسرائيلية، ومازالت تلك الدولة أداة تابعة لها مع استمرار أجهزة الاستخبارات الصهيونية السابقة عليها في عملها لتحقيق هدف باطني هو فرض قدر كبير من السيطرة العالمية على الدول المختلفة سواء في ذلك الدول الصغيرة، بل والدول الكبرى أيضا . . .

إن استخبارات الهيئات «الصهيونية» مازالت تعمل إلى جانب مخابرات دولة إسرائيل، كما كانت تعمل قبل إنشاء تلك الهيئات «الصهيونية» بواسطة سلاحها العريق وتجاربها العديدة في صنع الفتن في كثير من الدول والمجتمعات غير «اليهودية» التي تدخل في نطاق من تسميهم «الأميين» وتعتبرهم أقل رتبة من شعب الله المختار الذي عاش آلاف السنين دون أن تكون له دولة، وإذا كان قد نجح في إنشاء دوله سماها «إسرائيل»، فإن ذلك ليس هو نهاية الخطط الصهيونية، ولا هو هدفها الوحيد، بل إن لها في نظرنا هدفاً أكبر وأبعد هو فرض سيطرتها على العالم كله، بل إنها تعتقد أنها حققت إلى الآن قدرا لا بأس به من هذه السيطرة العالمية هو الذي سيمكنها من تدعيم هذه الدولة الإسرائيلية الناشئة الصغيرة حاليا . . .

❋ ❋ ❋

المرحلة التالية في الخطط «الصهيونية» هو تحويل هذه الدولة «الصغيرة» إلى إسرائيل «الكبرى» . . وبذلك تصبح نداً للدول العظمى الموجودة في العالم، والتي يمكنها أن تطمع في أن تصبح هي قطب النظام العالمي في المستقبل بدلا ممن يدعون ذلك الآن في «أمريكا»، والذين يعتبرونهم أداة في يد «الصهيونية» إلى حد كبير . . . وإلى حين . . .

❋ ❋ ❋

يهمنا الآن أن «الصهيونية العالمية» تستخدم لتحقيق مطامعها ما حققته من نجاح في مجال الاستخبارات، الأمر الذي عبرنا عنه بأن لها إمبراطورية استخبارية عالمية نعتبرها أقدم من جميع أجهزة المخابرات التابعة للدول الكبرى والصغرى على السواء، بل ربما تكون أقوى منها . . على الأقل في مجال صناعة الفتن «العصرية» .

❋ ❋ ❋

(٢١) الولاء (المزدوج) وتجارة (الفتن) :

إن صناعة «الفتن العصرية» مجال واسع للتنافس والتسابق «مثل جميع الصناعات الحربية» لدى المستكبرين ذوي المطامع، وكل منها يبتكر ما يحقق مطامعه الإقليمية أو العالمية وهي لذلك تتنوع، وقد تتعارض أو تتداخل، وفي بعض الأحيان تحتاج للتنسيق والتعاون فيما بينها، وكثيراً ما تتصدى «الصهيونية» العالمية لهذه المهمة . .

إن أجهزة «المخابرات» العاملة في نطاق الفتن «العصرية» تستبيح لنفسها الغش والكذب والنفاق، بحجة أنها تعمل في المجال «الحربي»، وأن الحرب «خدعة» كما يقولون . . لذلك فإنها لا تتورع عن استعمال هذه الوسائل فيما بينها، ومن أهم صور الخداع في هذا المجال استخدام من يسمونه «العميل المزدوج» في جنسيته وولائه، وعملاء «الصهيونية» هم أكثر من تتوفر لديهم الصفات التي تمكنهم من ذلك . . .

❋❋❋

وقد تكررت حوادث مشهورة لهذا النوع من العملاء الذي لا يكتفي بالعمل لصالح جهة مخابرات واحدة، وإنما يخدم في نفس الوقت جهة أخرى قد تكون معادية لها، بل لقد وصل بعضهم إلى حد العمل لصالح أكثر من جهتين غالباً تكون الصهيونية إحداهما ما دامت المسألة تدر عليه أموالاً ومنافع «شخصية»[1] .

❋❋❋

إن الصهيونية كانت أكثر جهة استفادت من ظاهرة الجنسية المزدوجة والولاء المزدوج، لأنها اعتمدت على انتشار اليهود في جميع أنحاء العالم . . فجندتهم لصالح مشروعها الاستعماري في فلسطين «على حساب شعب فلسطين الذي حكمت عليه بالإبادة الكاملة لتصبح فلسطين أرضاً بدون شعب . . كما يقولون . . . »، بل وعلى حساب جميع الدول والشعوب، فكل يهودي تقريباً في العالم يلتزم بالعمل لصالح الصهيونية وأجهزة مخابراتها، ولو كان يعمل فعلاً لصالح جهة أخرى . . .

بذلك استطاعت «الصهيونية» أن تخترق جميع أجهزة المخابرات في أوربا وأمريكا وغيرها، وتزرع في كل منها عملاء لها يكون ولاؤهم مزدوجاً، تفرض

---

(١) أشرنا في كتابنا «نصف قرن من العمل الإسلامي» إلى الجنرال «أوفقير» باعتباره نموذجاً واضحاً لهذا النوع .

عليهم أن يزودوها بكل ما يستطيعون الحصول عليه من معلومات، حتى أصبح لديها أكبر رصيد من المعلومات، وسارت على بيع بعض هذه المعلومات لمن يستفيدون منها، مقابل منافع تحصل عليها لتدعيم خططها، ولا تكتفي بأن تساوم عليها الدول والحكومات، بل والأفراد أيضا سواء كانوا سياسيين أو برلمانيين أو زعماء أحزاب ووزراء ومديري شركات وبنوك . .

إنها تحتفظ لكل من هؤلاء بملف تجمع فيه ما لديها من وقائع تجرحه وتمس شخصيته وسلوكه، وتلوح به من حين لآخر وتهدده بالتشهير به إذا لم يقدم لها ما تريده من مساعدات أو ما لديه من معلومات تجعله يعمل لصالح مخابراتها في حدود طاقته، وهي توظف لعمليات الابتزاز هذه ما وصلت إليه من نفوذ في الصحافة والإعلام العالمي تستخدمه في عمليات التهديد والابتزاز لجميع الأفراد بمن فيهم الرؤساء، بل والملوك والوزراء والمسئولين من جميع الفئات لإكراههم على التعامل معها والعمالة لها خوفا مما تستطيع نشره من فضائح تستطيع أجهزة الإعلام أن تقضي بها على سمعتهم وكيانهم ومستقبلهم . . .

❋ ❋ ❋

لقد أصبح من أول أهداف الصهيونية اختراق جميع الهيئات والأحزاب والحكومات والمنظمات، وفي مقدمتها هيئات الاستخبارات في الدول المختلفة ويسهل لها ذلك أنها تستطيع أن تزود كل منها من حين لآخر بما يهمها مما تصل إليه استخباراتها المنتشرة في كل مكان، وبذلك تستطيع إدخال عناصر ذات ولاء مزدوج تعمل لصالح عدة جهات أولها «الصهيونية» ذاتها، وتحرص على أن تتابع تمويل جميع الفتن بما في ذلك تلك التي تدبرها أو تبدأها جهات أخرى وتسعى لكي تزيد في مداها وفي خطرها كلما كانت لها مصلحة في استمرارها أو تضخيم آثارها حتى ولو لم يكن لها يد في بدايتها . . .

❋ ❋ ❋

إن نجاحها في الوساطة بين جهات متعددة جعلها تمارس «تجارة الفتن»، ولا تقف عند حد صناعتها، فكثيرون من العناصر الداخلية أو الخارجية يبدأون الفتن ثم

يعجزون عن مواصلة تزويدها بالمال أو الوقود اللازم لاستمرارها، وفي هذه الحالة تتولى ذلك أجهزة تابعة للصهيونية بما لديها من أرصدة مالية ضخمة واحتياطي وافر من أموال اليهود الرأسمالية في جميع أنحاء العالم، أو تتوسط لدى جهات أخرى لكي تشاركها فيها لتنال نصيبها من ثمارها. . .

وأخطر ما تقوم به الصهيونية حاليا هو العمل لصالح جميع من لهم مصالح أو مطامع في بترول «الشرق الأوسط» أو ثرواته أو موقعه الإستراتيجي، فهي تقدم خدماتها لهم جميعا، ابتداء من أمريكا إلى جميع دول أوروبا وروسيا والهند ثم هي تعرض وساطتها للتنسيق بين الدول والجهات المتنافسة أو ذات المصالح المتعارضة لكي تنسق فيما بينها وتفوز هي في النهاية بأكبر نصيب منها مقابل تدخل عناصرها في تنفيذها فهي تتولى السمسرة والتجارة؛ وتحاول أن تجعل نفسها وكيلة لكل الدول والهيئات في علاقتها بشعوب بلادنا ودولها وسلطاتها وزعمائها وهيئاتها، أو على الأقل تجعل عناصرها مساعدة ومشجعة ووسيطة فيما بينها . . .

(٢٢) أهداف الفتن :

إن أخطر أهداف الإمبريالية الصهيونية هو تمزيق الأغلبية الإسلامية في بلادنا للقضاء على الشعوب التي تقاوم سيطرتها، إنها تدفع الدول التي تنسق بينها لكي تمارس أساليب الضغط السياسي والحصار الاقتصادي بواسطة ما يسمونه (النظام العالمي) وتعطي لمن ينفذون خططها وأعوانهم أدوات اضطهاد الشعوب أو الطوائف التي تقاوم خططها، وتوصلت إلى ابتكار أساليب عديدة لتشجيع كل من يعمل لتمزيق الأغلبية المستقرة في الأمم والشعوب التي تقاوم نفوذها بل وإنكار وجود تلك الأغلبية وتجاهلها والتنكر لحقوقها، ثم إبادتها عند اللزوم بوسائل التجويع والإفقار والإذلال، وتبرر للحكام في منطقتنا أساليب الطغيان الذي لا حدود له، ولا يتورع بعضهم عن تسمية ذلك بأنه ديمقراطية أو دفاع عن الديمقراطية المزعومة أو سير نحوها.

❋ ❋ ❋

المحدثون من فقهاء القوانين الوضعية في الغرب قد حاولوا علاج تغول الدولة في بلادهم بالقول بضرورة التزام الدول بما يسمونه مبادئ القانون الطبيعي أو مبادئ العدالة الإنسانية العليا وحقوق الإنسان، لكن تحديد هذه المبادئ العليا مازال موضوع اجتهادات نظرية متعددة من جانبهم أدت إلى أن تعطي لذوي المطامع الذين يمارسون السلطة في الدول الكبرى أن يلوحوا بما يريدون منها ويتغاضون عما لا يعارض نفوذهم وسلطانهم، وأصبح هذا التعسف والتحيز أمرا عاديا تستغله القوى الإمبريالية لفرض سيطرتها علينا حتى رأينا أن اتهام دولة أو شعب بانتهاك ما يسمى بحقوق الإنسان أصبح سلاحا تستخدمه الصهيونية وبعض القوى الإمبريالية لإذلال من يتجرأون على معارضة خططهم أو مقاومة نفوذهم ومطامعهم في السيطرة العالمية وتهديدهم والضغط عليهم في حين أنهم يتغاضون عن جرائم متكررة ومفزعة يرتكبها بعض أصدقائهم وأتباعهم ومن يوالونهم أو يخضعون لتوجيهاتهم، بل ويشجعونهم ويساعدونهم على المزيد منها لإبادة من يقاومون نفوذهم .

(٢٣) السنن الإلهية وفتنة القوة :

من السنن الإلهية التي ذكرها القرآن الكريم قوله عز وجل : ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ أي أن النجاح والقوة والعظمة وغيرها من الحظوظ ليست حكرا لفئة أو جنس أو أمة من البشر دون غيرها، بل إنها متداولة بينهم، مرة هنا ومرة هناك، كذلك الفشل والهزيمة والتخلف ليس خاصا بأناس دون غيرهم بل الجميع معرض لمواجهة ذلك من حين لآخر عندما تتوفر أسبابه في مجتمعهم .

لكن بعض الأمم عندما تصل إلى مرحلة معينة من الغنى والقوة يصيبها الغرور وتفتن بما حققته من عظمة، وتروج فيها دعوى التمييز العنصري، فيوجد لديها فلاسفة وقادة يزينون لها أن لها ميزات عرقية أو جنسية أو ذاتية أوصلتها لهذه القوة، وأنها استحقتها دون غيرها لما لديها من مميزات جعلتها تتفوق على الأجناس الأخرى، وأن هذا التفوق سيدوم إلى الأبد مهما يكن فسادها وطغيانها، وهذا هو

غرور القوة الذي عبَّر عنه القرآن على لسان قارون الذي بغى على قوم موسى عليه السلام بسبب ما حصل عليه من غنى وثراء، وبدأت أعراض الفتنة عليه بقوله: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ هذه البداية هي التي أوصلته إلى الفتنة والكفر والعياذ بالله، وهي كذلك تدفع بعض الشعوب القوية إلى ادعاء التميز العنصري بسبب لونها أو جنسها.

❋ ❋ ❋

هذا النوع من الفتنة الناتجة عن الغرور بالقوة يصيب الأمم الكبيرة كما يصيب الأفراد، ويترتب عليها ظاهرة الاستكبار العالمي الذي يجعل الدول الكبيرة تنظر إلى الشعوب الناشئة أو المستضعفة نظرة احتقار تبرر العدوان عليها والوصاية وفرض السيطرة والتحكم فيها وحرمانها من حرياتها وحقوقها الأساسية.

عندما يتمكن هذا الغرور من الأمم الكبيرة تجري وراء نظرية الصراع التي تغريها بأن البقاء للأقوى وما دامت هي صاحبة القوة والهيمنة العالمية فهي الجديرة بالبقاء، ولو استدعى ذلك في نظرها استعباد الضعفاء أو إبادتهم إذا كان ذلك يحقق لها «مصلحة قومية» ولذلك تختلق الأسباب لإذلالهم ومحاصرتهم وتدبير الفتن لإضعافهم.

وفكرة الصراع هذه ليست إلا تعبيرا عما يسمونه قانون الوحوش في الغابة، حيث أن القوي منها يأكل الضعيف ويتخذه غذاء يعيش عليه جيلا بعد جيل.. إلى الأبد بحكم قوته.

إنهم ينسون أن هذا الصراع المزعوم يكون بين أجناس مختلفة أراد الله أن يسخر بعضها لتكون طعاما لغيرها، كما تسخر الأنعام للبشر ليأكلوا منها، لكنه عز وجل لم يسخر بعض الناس لتستغلهم أمة من الأمم أو تتحكم فيهم، وإذا حدث هذا التحكم فترة من الزمان فهذا خطأ وإثم ترتكبه هذه الأمم المستكبرة وتحاسب عليه وتلقى جزاءه.

فالمؤمنون بالله يعتبرون الأيام دولا بين الناس كما ذكر القرآن، وأن الناس كلهم لآدم، لا حق لأمة ولا جنس منهم أن يستعلي ويستكبر ويغتر بما حققه من غنى أو قوة إلى

الأبد، لأن الله إنما أراد أن يمتحن الناس بالنعمة كما يمتحنهم بالنقمة، والفضل لمن ينجح في الاختبار، فلا تفتنه النعم، ولا تهزمه ولا تقضي عليه الشدائد والمحن.

ونحن نعتبر أن فتنة القوة التي تصيب بعض الأمم الكبرى هي إحدى علامات الشيخوخة وأعراض السقوط المعنوي الذي ينذر بانهيارها، وهي دليل على أن الغنى والترف قد أصابها بالغرور والفساد الذي سيودي بها من داخلها وتنهار كما انهارت قبلها أمم كبرى كثيرة؛ لأن لكل أمة أجلا يحل عندما تصل لسن الشيخوخة، فتضعف حيويتها وتأكلها عوامل الفساد الذاتي التي تقضي عليها من داخلها.

❋❋❋

(٢٤) شياطين الفساد وضحايا المخطط الاستعماري والمنتفعين منه:

إن «شياطين الفساد» في داخل المجتمع «الغني المتقدم» هم الذين يغرون طوائف «المستكبرين والمسيطرين» في الشعوب الكبرى بهذا المنطق ليدفعوا أمتهم الكبرى إلى العدوان بدلا من أن تشغل نفسها بمقاومة الفساد في مجتمعها الذي يذيب خلايا كيانها ويمزق نسيج مجتمعها ويؤدي في النهاية إلى انهياره.

❋❋❋

بدلا من علاج الفساد في مجتمعهم يحاولون نقل الفساد إلى غيرهم، بل يسعون لفرضه عليهم ولو بالقهر والعنف.

❋❋❋

أما الشعب الصغير الناشئ الناهض الأصيل العريق، فرغم أنه أقل قوة إلا أنه يعتز بحيويته ومقوماته ونقاء قيمه الذاتية، إنه يحاول أن يحصنها من عدوى الفساد الذي ينخر في جسم المجتمعات الكبرى التي أصابتها الشيخوخة وسرت في أحشائها وخلايا جسمها عوامل الفساد، ومقاومته لسيطرتها هي من العوامل التي تبعده عن طريق الفساد وتدفعه إلى طريق الجهاد والبناء والنهضة.

إن عوامل الفساد لا تؤدي إلى انهيار المجتمع الغني فورا ووقتيا، بل إن أثرها لا يظهر إلا بعد فترة قد تطول، وفي خلال هذه الفترة يحاول عملاء الفساد والتبعية من مواطنينا أن يزينوا لشعوبهم الناشئة تقليد المجتمعات «المتقدمة» في كل ما لديها دون

تمييز بين ما يصلح لها وما لا يصلح، ولا بين ما ينفعها وما يضرها مما يوجد لدى المستكبرين بحجة أنها يجب أن تقتدي بالأمم الكبرى المتقدمة في العلم والحضارة والغنى والمدنية ويسعون لكي يخدعوا المستضعفين ويوهموهم أن عليهم أن يذوبوا في تيار المستكبرين المسيطرين ويستسلموا للتبعية التي يحاولون فرضها على غيرهم.

إن هؤلاء العملاء يسخرون من دعاة الجهاد والنهضة الذاتية الذين يدعون أمتهم إلى الدفاع عن أصالتها والاعتزاز بمقوماتها الذاتية، بل ويتهمونهم بالجمود والرجعية والتخلف لمجرد أنهم لا يقبلون ما يدعون إليه من تقليد أعمى للدول الكبرى ونقل كل ما لديها دون تمحيص أو تمييز.

❋ ❋ ❋

إن دعاة التقليد للقوى الأجنبية الطامعة يكونون عادة ممن ارتبطوا بها ثقافيا أو اقتصاديا، فيصيبهم ما أصاب مجتمعات الدول الكبرى من غرور بما نقلوه عنها من ثقافة وغنى وحضارة مادية وترف شخصي واجتماعي دون أن يستمعوا لمن يحذرونهم بأن ما ينقلونه مصاب بجراثيم الفساد الأخلاقي والانحلال الاجتماعي، الذي يختفي وراء مظاهر القوة والعظمة التي وصلت لها الإمبراطورية الباغية المسيطرة ظانين أنهم سيشاركونهم في تقدمهم وغناهم ومدنيتهم، لكن بكل أسف ينسون أن جراثيم الفساد الاجتماعي والتدهور الأخلاقي يمكن أن يظهر أثرها السيئ في الشعوب الصغيرة الناشئة بأسرع مما يظهر في الدول الكبرى التي قد تستطيع بسبب ما أحرزته من ثروة وقوة أن تبقى مدة طويلة تصارع جراثيم الفساد وإن كانت تقضي عليها في النهاية.

إن عملاء القوى الأجنبية من مواطنينا يصبحون أكبر حلفاء لشياطين الفساد والمستكبرين الذين يسيطرون على المجتمعات القوية، ويجعلون أنفسهم أداة لمساعدتهم على احتكار السلطة والثروة ونشر الفساد والفتن في مجتمعاتنا، ولا يحول دون ذلك إلا القوى الحية والعناصر الأصيلة المعتزة بشخصيتها وقيمها ومعتقداتها.

❋ ❋ ❋